تطور النقل الجوي في عهد الرئيس القائد

بلغ عدد الطرق الدولية (14) طريقاً و (26) طريقاً محلياً

تحرير النقل الجوي لمواكبة التطورات الاقتصادية الشاملة

يمثل قطاع النقل الجوي أكثر الوسائل تطوراً ، ويمثل خدمة سريعة تقدم للطالبين بإكتشاف المناطق البعيدة ، ولا تقتصر أهمية النقل الجوي في اليمن كونه أحد روافد الاقتصاد الوطني فحسب ، بل يؤدي دوراً كبيراً ومهماً في ربط اليمن بالعالم الخارجي وكسر حاجز العزلة الذي كانت تعيشه . كما أن اليمن يعد أحد أقاليم الطيران الدولي النشط ، ولما كانت المطارات هي العامل الرئيس المرتبط بقطاع النقل الجوي وخدمات الملاحة الجوية فقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع وركزت في برامجها وسياساتها الهادفة على إنشاء مطارات جديدة بمقاييس عالمية ، وتكمن أهمية توسيع شبكة المطارات في مختلف المحافظات كونها تنطلق من بعد تنموي نظراً لما تقوم به هذه المطارات من خدمات إقتصادية وتنموية للمناطق والمناطق التي تواجد فيها وجعلها مناطق حرة ونشطة بالنسبة لحركة المسافرين والراكبين وحركة التجارة الداخلية والخارجية.

وتساهم في حركة النقل الجوي الدولي الى جانب شركة الخطوط الجوية اليمنية شركات عدة عربية وأجنبية ، وتعمل في اليمن (٣٧) من شركات الطيران العربية والاجنبية ، وتعبر أجواء بلادنا في رحلات جوية منتظمة (٤٠) شركة طيران ، وترتبط بلادنا بإتفاقيات النقل الجوي الثنائي مع أكثر من (٥٠) دولة صديقة وشقيقة وهذا يعزز من مكانة اليمن الاقليمية والدولية .

فريد محسن علي

أهمية المطارات

ويقول أحد المسؤولين في وزارة النقل بأنه وبعد قيام الوحدة اليمنية وإعلان الجمهورية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م تزايدت أهمية المطارات في حركة الملاحة وتزايد الطلب على هذه الخدمات وشهد النقل الجوي في عهد الوحدة المباركة إنجازات ضخمة وتطورات هائلة فتم إنشاءعدد من الطرق الجوية المحلية والاقليمية وبلغ عدد الطرق الدولية (١٤) طريقاً دولياً و (٢٦) طريقاً محلياً لربط دول أفريقيا وجنوب شرق آسيا ودول الخليج عبر إقليم طيران صنعاء ومن هنا حرصت الحكومة لتأهيل المطارات والتوسع في إنشاء مطارات جديدة .

وكشف مصدر بالخطوط الجوية اليمنية بأن اليمنية قامت بتحديث أسطولها من خلال إحلال طائرات جديدة بدلاً عن القديمة وتوسعت في عدد محطاتها الدولية وفاءً بالتزاماتها تجاه الخدمات الجوية وتغطية الطلب على النقل بالداخل والخارج ، ووجهت الحكومة ببناء أسطول طيران يمني حديث يضم أضخم الطائرات من الطراز العملاق (إيرباص وبوينج) الامر الذي أسهم في زيادة ساعات الطيران والسعة المقعدية لاسطول اليمنية.

حريات النقل الجوي

ويحدثنا الكابتن سعيد سنان – خبير الطيران الدولي / عضو الجمعية الملكية لعلوم الفضاء والطيران ومقرها في بريطانيا ، قائلاً : قطاع النقل الجوي في اليمن حاز على النصيب الاكبر من اهتمام القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية خلال الـ ١٦ عاماً من عمر الوحدة اليمنية ، نظراً لما يمثله هذا القطاع من أهمية تتسع مع تقدم الملاحة والنقل الجوي والذي يعد من أحدث وسائل النقل وأكثرها إزدهاراً في عصرنا الراهن ، وبما أن الدولة كانت تمتلك عدداً من المطارات كان ذلك في شمال الوطن أو جنوبه كمطاري صنعاء وعدن الدوليين ، إلاّ أن قيام الجمهورية اليمنية ٢٢ مايو ٩٠م وما أحدثتها من تحولات إقتصادية وإنمائية علي الساحة الوطنية أسهمت الى حد كبير في تنامي الطلب على خدمات النقل الجوي في اليمن ، وهذا ترتب عليه التوسع في وضع الخطط والبرامج الهادفة إتساع رقعة شبكة المطارات في مختلف محافظات الجمهورية وتحديثها بما يتلاءم والمستجدات الجارية في عالم الطيران ورغم شحة الموارد عملت الدولة خلال الاعوام المنصرمة على رصد وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لبناء وتحديث عدد من المطارات منها على سبيل المثال إنشاء مطار حديث في جزيرة سقطرى بمواصفات دولية تؤهله لاستقبال مختلف الطائرات الى جانب تأهيل مطار عدن الدولي بما يتلاءم والاهمية الاستراتيجية التي تحتلها مدينة عدن ، بالاضافة الى إعادة تأهيل عدد من المطارات بمختلف المحافظات ومنها مطارات الحديدة وسيئون والمكلا وعتق والغيظة وتحسين منشآت مطار صنعاء الدولي ، وقد تم تزويد هذه المطارات بتجهيزات ملاحية ومعدات وآليات أرضية تؤمن سلامة الطيران في جميع مطارات الجمهورية .

مطار عدن الدولي

وأفادنا الكابتن سعيد بأن مطار عدن يعتبر ثاني أهم المطارات الدولية في الجمهورية اليمنية ، حيث وقد تم إنشاء هذا المطار في فترة الثلاثينات وبتصميم مبسط لستوعب الحركة المدنية والعسكرية للاحتلال البريطاني في جنوب اليمن ، وكانت شركة خطوط عدن الجوية تقوم بتسيير (٤٢) رحلة منتظمة أسبوعياً على شبكة خطوطها الداخلية الواسعة الى مختلف أرجاء الاتحاد موفرة بذلك جسراً جوياً يربط بين مختلف عواصم الولايات الاتحادية آنذاك ولأن عدن تشرف على مضيق باب المندب ،فقد عمل الاحتلال البريطاني على تطوير ميناء عدن البحري ليصبح ثاني ميناء في العالم ، وبإرتباط مطار عدن الدولي بميناء عدن البحري وإنشاء قاعدة الشرق الاوسط لسلاح الجو الملكي البريطاني في عدن ، قامت السلطات البريطانية بوضع التصاميم لانشاء مطار عدن الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أي أواخر فترة الاربعينات من القرن الماضي وفي الخمسينات تم توسيع وتطوير البنية الاساسية للمطار بما يتناسب مع تواجد قاعدة الشرق الاوسط التابعة للاحتلال البريطاني ..

وهكذا وبعد قيام الوحدة اليمنية طرأت بعض التحسينات والتحديثات في المطار وعدد من المشاريع التطويرية لإعادة تأهيل مطار عدن الدولي .

كسر الاحتكار والمنافسة

أتخذت وزارة النقل اجراءات مهمة تهدف الى تحسين أوضاع النقل بأشكال مختلفة بما يسهم في الرفع من كفاءتها وتخفيف تكاليفها .. ويقول الاستاذ / سنان في هذا الاطار إن الوزارة حقيقة سارعت الى تحرير خدمات النقل وسعت الى كسر الاحتكار الذي كان قائماً في السابق من خلال تشجيع الرأسمال الوطني والعربي والاجنبي على المساهمة في مشروعات النقل المختلفة بحسب السياسات العامة بهذا الشأن ولا يفوتني هنا بأن أشير الى أن فخامة الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يظل الداعم الاول للقطاع الخاص في جميع المجالات ، وقد تم مناقشة موضوع خوفي سباق المنافسة وفتح الاجواء لشركات طيران تقوم بخدمات النقل داخل البلد وخارجه كرديف لخطوط النقل الجوية اليمنية وقد تم بهذا الصدد إتاحة المجال لسبأ للطيران وكانت على وشك البدء في ١٩٩٣/٣/١٣م واستمرت المتابعة وكان هناك قرار من الهيئة العامة للإرصاد رقم (١) وتمت إتصالات من قبل الشيخ محمد الرويشان بالجهات ذات العلاقة ، وكنا على وشك شراء الدفعة الاولى من الطائرات نوع (٣٢٠) بـ ١٨٠ راكباً وانطلقت سبأ من قاعدة فتح الاجواء لجميع شركات الطيران العربية والاجنبية وهناك أنباء طيبة من القيادة السياسية بتحديد لقاء مع الاخ وزير النقل ولأن فخامة رئيس الجمهورية الى جانب دعم الاستثمار في مجال الطيران والذي أصبح يشكل رافداً أساسياً للاقتصاد الوطني وإنشاء الشركة سيمتص العبء الذي على كاهل اليمنية وهناك اتفاق مع الكابتن / عبدالخالق القاضي ، فالترخيص موجود وشهادة الشغل الجوي اليمني وستكون العون والسند وأود التنويه إلى أن أهمية تحرير النقل الجوي في المطارات اليمنية تنطلق من مفهوم اقتصادي وتنموي بدرجة أساسية تهدف من خلاله الى مواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية الشاملة وخاصة أن قطاع النقل الجوي يمثل أهمية في تفعيل جهود التنمية الاقتصادية وتحفيز قطاعات أخرى وهي القطاع السياحي وخاصة أن بلادنا تتمتع بثروات سياحية غنية وجميلة ومفهوم تحرير النقل الجوي يعني تمتع الطائرات المدنية التجارية بحقها في الحركات الخاصة بعبور الاجواء والفضاء الدولي وكذا حرية الهبوط في مطارات الدولة بهدف الصيانة او لراحة الطاقم والتزود بالوقود وغيرها ويتضمن تحرير النقل الجوي تمتع شركات الطيران بتشغيل رحلات تكون متوافقة مع مسألة العرض والطلب لسوق النقل ، وأيضاً تتواءم مع تكاليف تشغيل تلك الشركة وتمتعها بالتشغيل على خط السير الذي يساهم في دعم تكاليف هذه الرحلات ولا شك بأن مشروعات النقل المختلفة ستكون مساهمتها دعماً قوياً للخطوط اليمنية وتعمل الدولة حالياً على تذليل كافة الصعوبات التي تعيق تلك المساهمة الوطنية او العربية ومنح التراخيص للشركات والوكالات والمكاتب لمزاولة أنشطة النقل بأشكالها المختلفة مع الاشراف والرقابة عليها وفقاً للوائح المنظمة للنشاط .

المعهد الدبلوماسي اليمني

صرح علمي متخصص للكوادر الدبلوماسية

د.علي مثنى:

إنشاء المعهد يستجيب لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية

صنعاء/فريد محسن علي

قرار قيادة وزارة الخارجية في إنتقاء الكادر للتمثيل الدبلوماسي كان قراراً صحيحاً وعلمياً في نفس الوقت ،فالدبلوماسي إذا لم يكن ملماً بقواعد المهنة وأصولها وغاياتها ويملك مواصفات المهنة والتي من أهمها الثقافة الواسعة والاطلاع المستمر،فلا يستحق أن نطلق عليه صفة الدبلوماسي،فالعمل في السلك الدبلوماسي يجب أن يعتمد على المؤهلات المقنعة.وماعدا ذلك لايعدو الأمر كونه إرضاء لفلان أو علان من الناس في الوسط القيادي أو لبيت من البيوتات الكبيرة،والوساطة في العمل الدبلوماسي تعني الفشل وتشويه سمعة البلد من أفراد لايجيدون حتى كتابة تقرير،ولايحاولون تطوير أنفسهم من خلال الاطلاع والمعرفة،عموماً غير الناجح هو من يمثل بلده خير تمثيل وهو الذي يحسن ترجمة سياسة وطنه.

فالكفاءة وحسن الاختيار تظل مسئولية كبيرة تتحملها القيادة.فقد جاءت فكرة إنشاء المعهد الدبلوماسي اليمني ضرورة ملحة تتطلبها الحاجة لتأهيل الكادر الدبلوماسي ويتحدث السفير د.علي مثنى حسن عميد المعهد الدبلوماسي اليمني عن أهمية المعهد والنشاط الجاري فيه قائلاً:

العمل الدبلوماسي بحاجة إلى تأهيل مستمر ومتواصل،ولتطوير الاداء الدبلوماسي كان لابد من إنشاء صرح علمي متخصص تابع لوزارة الخارجية يقوم بتدريب كوادر وزارة الخارجية،وقد صدر قرار التأسيس في فترة التسعينات بعد قيام الوحدة اليمنية،إلا أن المعهد بدأ نشاطه فعلياً في عام ٢٠٠١م،ومازلنا في إنتظار القرار الجمهوري،وتم مؤخراً مناقشة القرار بمجلس الوزراء ، ولأن المعهد يؤدي دوراً مهماً في مجال تأهيل وتدريب الكوادر بمختلف المجالات فإننا نأمل من قيادتنا السياسية الاسراع في صدور القرار.والمعهد بطبيعة الحال في إطار خطة عامة لوزارة الخارجية ، ووفقاً لتعليمات قيادة الوزارة، وضمن توجيهات فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهو رية (حفظه الله).

تهدف إلى الارتقاء بمستوى الأداء للعاملين في السلك الدبلوماسي،وتحقيق تلك الأهداف مرتبط أساساً بتوفر الكادر الدبلوماسي الذي يحتاج إلى المؤهلات الضرورية التي تتطلبها الدبلوماسية المعاصرة.ويتم التأهيل في المجالات الدبلوماسية والسياسية وبالأخص للملتحقين الجدد بالوزارة ويحصل الدارس في المعهد على شهادة كشرط اساس،وحتى اللحظة لم نصل بعد إلى إتفاق مع الاكاديميين على تسمية الشهادة والصيغة المناسبة لتسميتها.كما ينظم المعهد دورات انعاشية قصيرة لكوادر الوزارة المعنيين في بعثاتنا للخارج وتهدف هذه الدورات إلى تمكين المبعوثين من الالتقاء بقيادة الوزارة وبعض القيادات من الوزارات والمؤسسات ذات الصلة للتزود بالنصائح والمعلومات المرتبطة بعملهم في السلك الدبلوماسي.

الإنجليزية والفرنسية

هناك قسم خاص باللغات،وقسم للغة الفرنسية،أفتتح في نوفمبر من العام المنصرم، وتجري عقد دورات للغة الانجليزية،ولدينا برامج انعاشية للعاملين بسفاراتنا في الخارج وتعقد سنوياً وهي من اسبوعين إلى ثلاث أسابيع،ودورات أخرى للسفراء المعنيين يلتقون فيها بمسئولين في كبار الدولة،ويطلعون على مختلف الانشطة وعمل مؤسسات الدولة.وللمعهد أنشطة تتعلق بمعاهد الدبلوماسية العربية والاجنبية ومراكز الابحاث.ومن أهدافنا في المستقبل فتح أبواب المعهد لجميع موظفي الدولة العاملين في مجال العلاقات الخارجية لتلقي دورات تأهيلية قصيرة في مجالات محددة.

إلقاء الكلمات ومهارات التعامل

ويضيف الدكتور/مثنى أن الملتحقين حققوا تقدماً ممتازاً فيما يخص اللغة الفرنسية ، واستفاد الدارسون من المواد المتنوعة في الدبلوماسية والعلوم السياسية والقانونية ومرتكزات سياسة بلادنا الخارجية وتقنيات كتابة التقارير ومهارات التعامل في السلك الخارجي والاتيكيت،والمحاضرون هم في الغالب من كوادر وزارة الخارجية ذوي الخبرات والمؤهلين ومن الاساتذة والاكاديميين الذين لديهم باع طويل في تخصصاتهم.وقد أدخلنا في برنامج المعهد مواد تتعلق بمهارات إلقاء الكلمات ومهارات التعامل مع الاعلام،ومواد تتعلق بالمام الدارس بالتراث والثقافة اليمنية، والدبلوماسي ينبغي أن يكون ملماً بالجوانب السياسية والقانونية والدبلوماسية ومهارات التعامل مع هذه المهمة الحساسة والتي تعتبر واجهة الدولة.وبالنسبة للمنهج نستعين بمناهج المعاهد المتخصصة في بلادنا،وما يخص مناهج الكمبيوتر أيضاً نستعين بمناهج المعاهد نفسها، ونحاول البحث عن الأفضل خاصة عند تدريس المواد السياسية والقنصلية والدبلوماسية والقانونية،ولايمنع بأن نأخذ ونستفيذ كذلك من مناهج المعاهد الدبلوماسية العربية والاجنبية والتي سبقتنا في هذا المجال وهي مواكبة لمتطلبات العصر الراهن.

العقلية المتفتحة

أدخلنا بعض التعديلات على سياسة المعهد وكلها تطويرية،حيث أصبحنا نعتمد على إمكانيات وقدرات دبلوماسيينا المتقاعدين والذين لايزالون في الخدمة الفعلية،ويمكن في بعض القضايا نستعين بكفاءات وخبرات من الخارج،ولأن رسالة المعهد تكمن في إتاحة الفرصة لكوادر الخارجية في التواصل مع مختلف المدارس السياسية والفكرية لتكوين العقلية المتفتحة القادرة على فهم مختلف التيارات الفكرية والسياسية.وإنشاء المعهد الدبلوماسي اليمني يستجيب اليوم لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى تطوير وتفعيل أداء الدبلوماسية اليمنية والرفع من مستوى الكادر الدبلوماسي بمختلف المجالات ليصبح قادراً على تحمل مسئولياته بكفاءة وتميز.

منتدى المعاهد الدبلوماسية

للمعهد علاقات مشابهة مع عدد من المعاهد الدبلوماسية العربية والاجنبية،وأصبح عضواً في منتدى المعاهد الدبلوماسية العربية ويشارك في اللقاءات السنوية لهذا المنتدى،وكانت آخر مشاركة لنا لقاء في المنتدى الذي دعا اليه المعهد الدبلوماسي السعودي في نوفمبر ٢٠٠٥م في الرياض،ونسعى للأشتراك في المنتدي الدولي للمعاهد الدبلوماسية،ونسعى إلى تفعيل وتنشيط حضورنا وإتصالاتنا بالمعاهد الدبلوماسية ومراكز الدراسات في جميع أنحاء العالم، وتتمحور أوجه التعاون في الاستفادة من تجارب وبرامج تلك المعاهد والاستفادة من برامج التأهيل وتبادل الاصدارات.

مركز تأهيل وتدريب المعاقين ذهنياً في الحديدة.. صرح إنساني يعاني من شحة التمويل

الحديدة/ لقاء/ خالد عطية:

أنبل الأعمال وأفضل الخدمات العمل الإنساني خصوصاً عندما تساعد مريضاً ليستعيد الثقة في تحركاته وتصرفاته بعد أن افتقدها وفي ظل الاهتمام الذي توليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح.. رئيس الجمهورية (حفظه الله) لشريحة المعاقين بإصداره التوجيهات الكريمة بتخصيص ٥٠٪ من الوظائف للمعاقين حركياً.. إلا أن هناك شريحة تستحق أن نلفت إليها الأنظار لتكثيف الدعم بكافة أشكاله وأنواعه وهم المعاقون ذهنياً حتى يتمكنوا من تجاوز المرض الذي يعانونه وينخرطوا في المجتمع.

صحيفة (١٤ أكتوبر) تسلط على مركز تأهيل وتدريب المعاقين ذهنياً بالحديدة من خلال اللقاء بالأستاذة/ عائشة محمد حشابرة.. مديرة المركز والتي سألناها في البداية أن تقدم نبذة تعريفية عن المركز.. فقالت :-

المركز يتبع جمعية حقوق الطفل اليمني تم افتتاحه عام ١٩٩٣م وكانت البداية بسيطة ومتواضعة فقد كانت أعمال ومهام المركز ترتكز على خبيرتين أجنبيتين إحداهما أسبانية والأخرى فرنسية.

ولم يكن المركز في تلك الفترة يقدم أي دورات تدريبية أو تأهيلية للكوادر. وفي عام ١٩٩٩م بدأنا بالحصول على الدورات التدريبية عبر مدرسين عرب وأجانب من عدة دول وتم التمويل من منظمة أوكسفام والصندوق الاجتماعي للتنمية والاتحاد الأوروبي.

■ وماذا عن الكوادر الحالية بالمركز..؟

– تتكون الكوادر العاملة بالمركز حالياً من ٢٣ مدرسة تم تدريبهن عبر الدورات التدريبية والتأهيلية السابقة في عام ٩٩م ودورات خارجية في مركز سيتي للإعاقات الذهنية ومدينة الشارقة للخدمات الإنسانية ومركز العمي بجده.

■ وماذا عن عدد الطلاب والطالبات المتدربين بالمركز وكذا ملحقات المركز؟

– حالياً عدد الطلاب والطالبات ٦٥ طالباً وطالبة مقسمين على ثلاثة مستويات (١ – ٣) ابتدائي وتنقسم درجات الإعاقات إلى ثلاث مرحل (شديدة – متوسطة – خفيفة). وحالياً والحمد لله لاتوجد لدينا إعاقات شديدة.. ويتكون المركز من ١٠ فصول دراسية و ٥ ورش مهنية وهي (حياكة – نجارة – خياطة – أعمال يدوية – تدبير منزلي).

■ هل شاركتم في أي فعاليات خارجية أو داخلية..؟

– نشاطنا تعليمي وتأهيلي ومشاركاتنا عديدة داخلية وخارجية ففي الحديدة نشارك سنوياً في معرض الشهر الفضيل وشاركنا في أولمبياد المعاقين بصنعاء وحصلنا على ١٧ ميدالية وكما شاركنا في مخيم الأمل عام ٢٠٠٣م في مدينة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

■ هل تواجهكم صعوبات في أعمالكم بالمركز..؟

– الصعوبات والعوائق كثيرة استطعنا التغلب عليها إلا صعوبتين نحتاج إلى تدخل الحكومة وقيادة المحافظة للتغلب عليهما وهما :-

أ- المبنى.. لا يوجد لدى المركز مبنى خاص ومؤخراً سعت المحافظة إلى إدراج مبنى للمركز في مدينة الخمسين ضمن الخطة الخمسية للمحافظة بتمويل الأشغال العامة.

ب- التمويل.. شحة التمويل الخارجي وأغلبها مساعدات للتأثيث تكاد أن تكون موسمية ونطالب الحكومة بالدعم المادي للمركز.

■ كلمة تودين ايصالها عبر الصحيفة..؟

– أتمنى أن يكون لدينا مجمع لجميع الإعاقات (الحركية والذهنية).. ولا يفوتني أن أتقدم لصحيفتكم الغراء بجزيل الشكر لنزولها الميداني وتلمس أوضاع المراكز الخدمية وكذلك للقائمين على هذا المركز وصندوق رعاية المعاقين بصنعاء..

■ وفي إحدى صالات التدريب بالمركز التقينا باحدى المترددات على المركز لتدريب أحد المعاقين حركياً الأخت/ نبيلة جميل المشولي وسألناها عن اسم المعاق وعمره والحالة المرضية..؟

– فقالت المعاق هو ابن خالي عبدالرحمن مرتضى عمره ٤ سنوات ويعاني من ضمور بالدماغ.

■ منذ متى وأنتم تترددون على المركز..؟

– منذ سنتين تقريباً.

■ هل هناك أي تحسن طرأ عليه خلال هذه المدة..؟

– بفضل الله تعالى لمسنا تحسناً كبيراً فقد اصبح يتجاوب مع الآلة التي يستخدمها واستطيع أن أقول إن نسبة التحسن تتجاوز ٧٠٪ ونحن على إيمان وثقة بالله عز وجل ثم بهذا الصرح الإنساني الشامخ لتجاوز هذه الحالة.

■ هل هناك أي صعوبات يواجهها ذوو المرضى مع إدارة المركز..؟

– بالعكس إننا نجد التعاون الدائم واللامحدود من قبل إدارة المركز والمدربات فيه.

■ إذا كان هنالك شكر. فلمن تقدمينه..؟

– أولاً لله عز وجل وثانياً وبكل ثقة لأخواتي الكوادر العاملات بالمركز على التعامل الحنون والإنساني مع المرضى.

وأخيراً نناشد الاهتمام بالمعاقين بتلبية حاجاتهم الضرورية في كل المراكز التأهيلية للمعاقين في الجمهورية كواجب وطني وإنساني لهذه الشريحة الاجتماعية في بلادنا الحبيبة.